



Volume 7, Issue 11, November 2020, p. 9-20

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by iThenticate.

Doi Number: <http://dx.doi.org/10.17121/ressjournal.2827>

Article History:

Received
27/10/2020

Received in revised form

28/10/2020

Accepted

02/11/2020

Available online

15/11/2020

THE FINANCIAL IMPLICATIONS OF CRISES AND PANDEMICS ON IRAQI WOMEN

Zeina Mohammad Saadoun¹

ABSTRACT

Since its establishment, the modern Iraqi state has suffered from various crises and at all levels (political, economic, financial, and military wars ...), although in its beginning it was purely internal, and soon it spread beyond borders and became external without calming down on the internal level, The year 2003 was another turning point in the Iraqi crisis file, as the American-Western occupation of Iraq was accompanied by the absence of a central authority controlling the security situation, which led to chaos the country had never seen before, the latest of which was the control of ISIS terrorist gangs over large parts of Governorates and the displacement of the people of these governorates to safe areas inside and outside Iraq, passing through the current pandemic that is affecting the whole world And because (women) are the illuminating lamp of life in societies, it was natural for a set of effects to have on the various crises and global pandemics, and there is no doubt that the financial effects on the Iraqi family were among the most prominent of these effects, as many Iraqi families lost their source of livelihood by death or Sickness or loss of work for the sole breadwinner for the family, not to mention the exacerbation of health crises in Iraq, in particular from the exacerbation of health crises in Iraq, in addition to the financial crisis that today afflicts the general budget of the Iraqi state that has been exhausted by heavy war and security conflicts and its direct reflection on job opportunities that have taken a toll.

Since its establishment, the modern Iraqi state has suffered from various crises and at all levels (political, economic, financial, and military wars ...), although in its beginning it was purely internal,

¹ Dr., Iraq, Tikrit University, College of Islamic Sciences, zeinass711@gmail.com

and soon it spread beyond borders and became external without calming down on the internal level, The year 2003 was another turning point in the Iraqi crisis file, as the American-Western occupation of Iraq was accompanied by the absence of a central authority controlling the security situation, which led to chaos the country had never seen before, the latest of which was the control of ISIS terrorist gangs over large parts of Governorates and the displacement of the people of these governorates to safe areas inside and outside Iraq, passing through the current pandemic that is affecting the whole world And because (women) are the illuminating lamp of life in societies, it was natural for a set of effects to have on the various crises and global pandemics, and there is no doubt that the financial effects on the Iraqi family were among the most prominent of these effects, as many Iraqi families lost their source of livelihood by death or Sickness or loss of work for the sole breadwinner for the family, not to mention the exacerbation of health crises in Iraq, in particular from the exacerbation of health crises in Iraq, in addition to the financial crisis that today afflicts the general budget of the Iraqi state that has been exhausted by heavy war and security conflicts and its direct reflection on job opportunities that have taken a toll.

Key word: Finance, crisis, pandemic, woman.

الآثار المالية في الازمات و الجوائح العالمية على المرأة العراقية

م. م. زينه محمد سعدون²

الملخص

عانت الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها من الازمات المختلفة و على جميع الاصعدة (سياسية و اقتصادية و مالية و حروب عسكرية ...)، وإن كانت في بدايتها داخلية بحتة سرعان ما امتدت لتتجاوز الحدود وتصبح خارجية دون أن تهدأ على المستوى الداخلي، وقد كانت سنة 2003 نقطة تحول اخرى في ملف الازمات العراقي، فقد رافق الاحتلال الأمريكي الغربي للعراق غياب سلطة مركزية مسيطرة على الاوضاع الأمنية مما أدى إلى فوضى لم تشهد لها البلاد مثيلاً من قبل، كان آخرها ما حصل من سيطرة عصابات داعش الارهابية على اجزاء واسعة من المحافظات ونزوح ابناء هذه المحافظات إلى مناطق آمنة في داخل العراق وخارجه، مروراً الى الجائحة الحالية التي تعصف بالعالم أجمع، و لأن (المرأة) هي مصباح الحياة المنير في المجتمعات كان من الطبيعي أن تترتب مجموعة من الآثار على الازمات المختلفة و الجوائح العالمية، ولا شك أن الآثار المالية على الاسرة العراقية كانت من أبرز تلك الآثار، إذ خسرت الكثير من العوائل العراقية مصدر رزقها بموت او مرض او فقد العمل للمعيل الوحيد للعائلة، ناهيك عن ما افرزته هشاشة الأنظمة الصحية في العراق خاصة من تفاقم حدة الازمات الصحية منها، فضلاً عن الأزمة المالية التي تعصف اليوم بالموازنة العامة للدولة العراقية التي انهكتها الصراعات الحربية والأمنية الثقيلة وانعكاسها المباشر على فرص العمل التي اخذت بالاضمحلال ووصلت إلى ادنى مستوياتها في ظل ارتفاع شديد في اسعار السلع والخدمات. كل ما سبق ذكره نجد أن المرأة تتحمل الجزء الكبير من تفاقم الآثار المالية سيما ان كانت هي المعيل الوحيد للأسرة.

الكلمات المفتاحية : مالية، ازمات، جائحة، مرأة.

المقدمة:

لا يخفى على الجميع العقبة الأزلية التي تعاني منها المرأة في جميع الحضارات و الأديان المتمثلة بالتهميش و الأقصاء و اعتبار المرأة مواظن من الدرجة الثانية، و حرمت على مر الأزمان من ابسط حقوقها في الحياة المدنية و بكل جوانبها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية، و لأنها مشكلة مهمة و لها تأثير مباشر على تقدم و رقي المجتمع نود أن نسلط الضوء عليها و ندرسها دراسة بحثية خاصة فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية في فترة الازمات و الجوائح.

²كلية العلوم الاسلامية / جامعة تكريت / العراق

أولاً :- أهمية البحث: تكمن أهمية موضوع البحث الموسوم (الآثار المالية في الازمات و الجوائح العالمية على المرأة العراقية) في تناوله موضوعاً يحاكي عصب الحياة في جميع المجتمعات محلياً و عالمياً و تتجلى اهميته بتأثر جميع قطاعات الحياة و بمختلف الجوانب بالعامل الاقتصادي و المالي. و يعد دور المرأة بصورة عامة في المجتمعات الشرقية و العراقية بصورة خاصة من المواضيع التي مازالت تخضع للبحث و المناقشة و الرفض غالباً، و من أجل أن تأخذ المرأة فرصتها وحقها في مجتمعها، لاسيما في ظل المتغيرات الحديثة التي تطرأ على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي ناقشنا من خلال البحث تمكينها الاقتصادي.

ثانياً :- مشكلة البحث: تعد قضية التمييز ضد المرأة في مجتمعنا العربي مشكلة هددت و لاتزال تهدد الاستقرار الأسري و المجتمعي من الجوانب (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الأخلاقية)، و يظهر هذا التمييز في عدم تمكين المرأة اجتماعياً و اقتصادياً و سياسياً. و قضية عدم التمكين هذه، قضية اتجاهات اجتماعية غالبية، و مستمدة من العادات و التقاليد و القيم السائدة في المجتمع التي مازالت تشكل موروثات ثقافية بالغة الأثر في هذا المجال، و أن عدم تمكين المرأة يلقي بظلاله على الآثار المالية في الازمات العالمية.

ثالثاً :- منهجية البحث و هيكلته :- سنعمد في دراستنا المنهج التحليلي للنصوص القانونية ذات الصلة بالجوانب المالية. من خلال تقسيم البحث على مبحثين يتضمن الاول معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة و سبل تذليل هذه المعوقات. و الثاني سيكون عن الآثار المالية للازمات ثم نختم بأهم الاستنتاجات و التوصيات.

المبحث الاول

المطلب الاول

يتضمن هذا المطلب بيان مفهوم التمكين لغة و اصطلاحاً و وتوضيح معنى التمكين الاقتصادي للمرأة و كما مبين في أدناه :-

أولاً معنى التمكين:-

أ- التمكين في اللغة يعني التعزيز و التقوية كما يُعرف التمكين من الناحية اللغوية حسبما ورد في معجم لسان العرب لابن منظور على أنه القدرة و الاستطاعة، و أمكنه من الشيء أي جعله سلطاناً و قادراً عليه، و يسره و سهله عليه (1)، و ورد في معجم محيط المحيط مكن الشيء بمعنى قواه و عززه و رسخه، و استمكن من الأمر أي قدر و استطاع عليه.

ب- التمكين اصطلاحاً يعرف بأنه عملية رفع قدرات الأفراد لاتخاذ الخيارات الأفضل، و تحويل تلك الخيارات إلى الإجراءات و الأهداف و النتائج المراد تحقيقها (2).

إنّ تمكين المرأة يكون بمنحها كافة حقوقها في اتخاذ القرارات و التحكم في حياتها من كافة جوانبها، سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الشخصية و السياسية، مع ضرورة إتاحة الفرصة لها للحصول على العلم، و المعرفة و الخدمات، إذ يصنف هذا المفهوم كأحد أهم الأولويات في أغلب دول العالم مؤخراً، و لا زالت هناك الكثير من الجهود الأكاديمية

والتطبيقية التي تسعى لجعل المرأة شريكاً كاملاً وفاعلاً أساسياً في التنمية. (3)

و يمكن أن نذكر نماذج عن أنواع التمكين على سبيل المثال -:(4)

- 1- التمكين الاقتصادي: وهو الذي يختص بضمان وصول المرأة على قدر المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية.
- 2- التمكين السياسي: وهو الذي يختص بتمثيل المرأة في المجال السياسي.
- 3- التمكين القانوني: وهو الذي ينظر في مستوى خدمة القوانين لقضايا المرأة والأفراد، وضمان منحهم حقوقهم
- 4- التمكين الإداري: وهو الذي يُعنى بحال الموظف في المؤسسة. التمكين المجتمعي: وهو الذي يمثل دور المرأة في تولي المناصب القيادية والمراكز المهمة في المجتمع، ودورها المؤثر في القرارات التي تخص هذا المجتمع.

لا بد لنا من أن نذكر مجموعة من الاقتراحات التي نعتقد انها تساهم في تذليل العقبات التي تواجه تمكين المرأة العراقية مادياً (5)، و منها على سبيل المثال :

- * تهيئة بيئة عمل مناسبة ولائقة لعمل النساء في القطاع الخاص بما فيها الضمانات والرواتب التقاعدية من خلال الاهتمام بتأسيس الصناديق التقاعدية للقطاع الخاص وبدعم مباشر من الحكومة العراقية .
- * تطوير النظام المصرفي وتوفير القروض الميسرة للنساء لتمكينهم من إنشاء المشاريع الخاصة بهن . وتوسيع الفرص والتسهيلات الائتمانية وزيادة مبالغ القروض في إطار خطة وطنية لتشجيع المبادرات النسوية .
- * الاهتمام بدعم شبكات الرعاية الاجتماعية والأمان الاجتماعي وتوفير الرواتب المناسبة للأرامل إلى حين إيجاد فرص العمل المناسبة لهن .
- * إعادة النظر في تعديل القوانين والتشريعات التي تعزز قيم المساواة والمشاركة وتحد من قيم التمييز و هذه نقطة اساسية لتوفر عنصر الالتزام في القوانين.
- * إطلاق الحرية للرأي العام وتشجيع النقاش والحوار ونشر الحملات الإعلامية للتوعية وتغيير صورة المرأة في الإعلام
- * إصلاح أنظمة ومناهج التعليم التي تمنح الفرصة لتغيير نظرة المجتمع إلى العنف ضد المرأة والشعور بالمسؤولية تجاهها
- * تضمين برامج حقوق الإنسان و حقوق المرأة مفاهيم تعزز قيم المساواة وتكافؤ الفرص والترويج له كثقافة مضادة للتمييز السائد.
- * القيام ببرامج التدريب والتمكين للنساء في شتى الاختصاصات والمجالات المدرة للدخل والمنسجمة مع احتياجات وتطورات الاقتصاد الوطني . وتأهيل وتدريب النساء ولاسيما الأرامل ومعيلات الأسر بشأن إقامة مشاريع صغيرة وسريعة المردود وتوعيتها بشأن ترشيد الاستهلاك في المنزل (معمل خياطة ، معمل نسيج ، مهن يدوية) ضمن نطاق (القطاع الخاص).
- * تهيئة اعمال النساء وخصوصاً الشابات في مجال المشاريع الصغيرة عبر دورات تخصصية وتخصيص قطع اراضي لهن لاقامة مشاريعهن الصغيرة والمتوسطة بدلا من اقامتهن في البيوت.
- * تهيئة و اعداد قاعدة بيانات متكاملة تتضمن أسماء ومعلومات كافية عن جميع النساء العاطلات عن العمل و

اللاتي ليس لهن معيل و بيان مؤهلاتهن وخبراتهم وتقديمها إلى هيئة الاستثمار للتمكن من عرضها على المستثمرين من اجل محاولة تشغيل عدد منهم عند رغبة المستثمر في ذلك.

المطلب الثاني

معوقات تمكين لمرأة

أن أي قضية خاصة بالمرأة يجب النظر اليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ناتجة عن خصائص اجتماعية خاصة بكل مجتمع. فالعوامل الأربعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية تعد النقاط الاساسية المعوقة لتمكين المرأة وهي في الأساس عوامل اجتماعية.

فالعادات والتقاليد والثقافة السائدة والتنشئة الاجتماعية والسياسية والخبرات الشخصية، تؤثر في اتجاهات الأفراد تجاه المرأة، حيث تتكون اتجاهات سلبية أو إيجابية.⁶

التعريف اللغوي: تعريف كلمة عاق - عوقاً : منعه وشغله عنه , فهو عائق⁽⁶⁾

التعريف الاصطلاحي: المعوقات هي كل النتائج، والعمليات التي تحد من تكييف النسق الاجتماعي أو توافقه، كما تتضمن ضغطاً وتوتراً في المستوى البنائي. كما يشير إليها على أنها العثرات والأشياء التي تقف وتحول دون تحقيق التقدم المنشود.⁽⁷⁾

المعوقات في هذا البحث: مجموعة الحواجز و الصعوبات التي تواجه المرأة في المجتمع العراقي وتؤدي إلى عدم تمكينها بداخل مجتمعها و عدم قدرتها على مواجهة الأزمات و صعوبة تخطيها.

1- المعوقات الاجتماعية-:(8)

* دور المرأة ينصب في الأعمال التقليدية (الإنجاب، ورعاية الأسرة) فقط.
 * تدخل الأقارب الذكور (الآباء والأزواج) في مشاركة المرأة لقضايا مجتمعها.
 * قلة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة (كتوفير الحضانات) مثلاً.
 * تنشئة المرأة اجتماعياً على الانقياد والانصياع لأوامر الرجل و تعرضها المستمر للعنف.
 * تخوف الرجل من تفوق المرأة عليها اجتماعياً ووظيفياً.
 وتدل هذه النقاط على أن عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية، وتنشئة المرأة اجتماعياً على الانقياد والانصياع لأوامر الرجل، من أكثر المعوقات الاجتماعية، وهي معوقات متعلقة بالموروث الثقافي والاجتماعي، وتدل على أن المجتمع الشرقي عامة و العراقي خاصة هو مجتمع ذكوري يحد من تطوير المرأة و قدرتها على مواجهة الازمات بكل اشكالها.

2- المعوقات الاقتصادية والسياسية-:(9)

* حبس المرأة في خانة الوظائف التقليدية (كالتعليم والصحة) .
 * عدم اتاحة الفرصة للمرأة على ابداء آرائها و عدم الثقة في قراراتها حتى فيما يتعلق بقضايا المرأة.
 * انعدام توفير الدعم الإعلامي لقضايا المرأة بشكل كافي.
 * ضعف دور المرأة في المشاركة سياسياً حيث لا تتعدى الدور التكميلي الشكلي فقط.

*قلة التشريعات والقوانين و الدراسات القانونية الخاصة بالمرأة.
من خلال النقاط أعلاه يتضح أن المعوقات الاقتصادية والسياسية تمثل هي الأخرى صعوبات ضد تمكين المرأة العراقية و تؤدي الى زيادة الأعباء عليها لا سيما في ظل الأزمات.

3- المعوقات الشخصية-:(10)

- . ضعف ثقة المرأة بنفسها وعدم قدرة المرأة التوفيق بين مسؤوليتها الأسرية ومسئوليتها الاجتماعية .
- المرأة اقل تحكماً في انفعالاتها مقارنة بالرجل.
- محدودية المؤهلات والخبرات لدى المرأة.
- عدم قدرة المرأة على الإلمام بقضايا مجتمعا.
- ضعف لقدرة المرأة على التخطيط والتنفيذ وافتقارها لمواكبة التطور المستمر في مجال العمل .

ومن مجموعة الاسباب التي تم ذكرها أعلاه نجد أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة كانت العوامل (الاجتماعية) لأن المجتمع هو اساس الدعم و الابداع الخلاق, تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية, حيث لا بد أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الايجابية في حركة التنمية وتوجيهها، يأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي الذي يضعها في موقع القوة ويجعلها قادرة على خدمة نفسها اولاً ثم مجتمعها حيث يعتبر عمل المرأة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المتاحة بمثابة تدعيم لقدرتها الاقتصادية كما يعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة لدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية . (11)

ومن هنا تقع مسؤولية إصلاح الوضع الحالي للمرأة العراقية على الدولة في وضع البرامج الكفيلة بتحقيق تمكين المرأة ورفع شأنها وإثبات ذاتها وتحقيق أهدافها وزيادة ثقتها بنفسها كي تكون فاعلة في المجتمع بدلاً من أن تكون يداً معطلة.

- * تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق اقامة الندوات التثقيفية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة ودور المرأة.
- * العمل على تدعيم وترشيح المرأة في الحياة السياسية وللمناصب القيادية والسياسية.
- *تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.
- * إجراء البحوث العلمية في مجال تمكين المرأة للوقوف على العوامل الحقيقية التي تقف وراء عدم تمكين المرأة العراقية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.
- *توعية المجتمع بأهمية التنمية الإدارية للمرأة في تقدم المجتمع، وتطور عناصره، وتحقيق أهدافه.
- *تشريع القوانين التي تكفل للمرأة حقها في التمكين الاقتصادي وعلى صعيد القطاعين العام و الخاص.

المبحث الثاني

الآثار المالية

تعد الآثار المالية التي تخلفها الازمات و الجوائح العالمية على المجتمعات الأسر و خاصة الاسرة العراقية متمثلة بالمرأة محورهم الآثار التي تستهدف نبض الحياة ، هي تلك المرتبطة بقوانين النفقات العامة ، إذ زادت بعض النفقات وانخفضت أخرى ، فضلاً عن الزيادة المطردة في النفقات العامة بشكل عام والناجئة في الغالب عن تدهور قيمة العملة العراقية والتضخم الكبير الذي افرزته سياسات الإنفاق العسكري غير المدروس ، مما جعلها أقرب إلى الزيادة الظاهرية منها إلى الزيادة الحقيقية ، وبالتالي فلا يقابلها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو زيادة في حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن.

وعلى ذلك لا بد من تقسيم هذا المبحث على مطالبين نخصص الأول للحديث عن الآثار المرتبطة بالإعانات والثاني للآثار الخاصة بقوانين الرواتب والأجور ، وكما يأتي:

المطلب الاول

الآثار المرتبطة بالإعانات الوطنية

الإعانات هي المثال الحي للإرادة المنفردة للدولة أو أشخاص القانون العام الأخرى كمصدر للالتزام بالنفقة العامة، بصرف النظر عن السبب والغاية من وراء عملية دفعها للمستفيدين منها، وإذا كانت الإرادة المنفردة يمكن أن تلزم صاحبها بمقابل أو بدون مقابل فإن الإعانات تدفعها الدولة دون مقابل مباشر، ويمكن ان تصنف الإعانات إلى دولية ووطنية، وعلى العكس من الإعانات الدولية فإن الإعانات الوطنية هي التي تدفع لمواطني الدولة بغض النظر عن محل إقامتهم أو عن جنسهم ، أي سواء كانوا يقطنون إقليم الدولة ذاتها أو إقليم أية دولة أخرى وكذلك تلك التي تدفع للأجانب الذين يقيمون على إقليمها ما لم يكونوا يقيموا فيها في مخيمات لاجئين ، وبخلاف الإعانات الدولية فإن الإعانات الوطنية تتعدد الأسباب والمبررات التي تدفع الدول إلى إنفاقها وهو نتيجة منطقية لكون النفقات العامة بشكل عام ومنها الإعانات أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، ومن هنا فإن الإعانات الوطنية يمكن دفعها بقصد تحقيق أهداف اقتصادية كمساعدة المشروعات الإنتاجية العامة أو الخاصة على التقليل من تكاليف الإنتاج أو أن تدفع مباشرة للأفراد للتحكم بحجم الطلب وحل بعض المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد ، أو أهداف اجتماعية كإعانات الرعاية الاجتماعية التي تدفع للعاطلين أو العاجزين عن العمل ، أو أهداف بيئية كأن تدفع الدولة مساعدات للقطاع العام أو الخاص بقصد تشجيعه على استعمال وسائل صديقة للبيئة أو إنتاج منتجات لا تضر بالبيئة وغيرها من الأهداف الأخرى. (12)

وإذا تركنا جانباً الأسباب الأخرى للإعانات الوطنية وركزنا اهتمامنا على الأسباب الاجتماعية لهذه الإعانات لكونها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالوضع المالي للعائلة العراقية و التي بسبب ما اشرنا اليه في بداية البحث تعد المرأة مرتكز العائلة لوجدنا أنه وخاصة في الوقت الحاضر ، فقد زادت الحاجة فعليا للإعانات الوطنية.

والجدير بالذكر أن المشرع العراقي أقر ومنذ سنوات مضت برنامج شبكة الحماية الاجتماعية (13) شمل فيه العاطلين عن العمل والعجزة وذوي الإعاقة و النساء الارامل و المطلقات بإعانات اجتماعية دورية تسلم لهم على شكل نقود أو أموال عينية (مواد غذائية في الغالب) ، وهي مستمرة حتى الآن ولكنها لا تتعدى تغيير حال مؤقت و لا يفي بالغرض لتحويل أبناء هذه الطبقة من خط الفقر أو بالأحرى إبقائهم على قيد الحياة ، وقد جعل قانون الحماية الاجتماعية النافذ أول مصدر إيرادات صندوق الحماية الاجتماعية هو الموازنة العامة الاتحادية ، ولما كانت هذه

الموازنة قد تعرضت لعجز حاد تراكم عبر السنوات وتفاقم في الأخيرة، مما انعكس على الأفراد والأسر المستفيدة منه بحيث أصبحت المبالغ التي تدفع للمشمولين بهذا القانون وبرنامج تدفع بشكل متقطع، ناهيك عن الضعف الذي ينتاب دائرة الحماية الاجتماعية المسؤولة عن تنفيذه والتابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حيث انخفضت كفاءة العاملين فيها بعد ما حل بالمنظومة الإدارية في العراق عامة من فساد مالي وإداري، أدى إلى وجود الكثير من الانتهاكات لأحكام هذا القانون حيث يستفيد منه آلاف الأشخاص الذين لا يشملهم القانون، فيما يحرم منه العديد من الأشخاص والعائلات المشمولة أصلاً بأحكامه.

وهو ما أثر كثيراً مادياً ومعنوياً على أبناء هذه الفئة من المجتمع وأسره التي تواجه اليوم العديد من التحديات المالية، إذ حتى أبسط المستلزمات الطبية التي تحتاجها الاسر غير متوفرة، مما جعل الكثير منهم يعيشون في ظروف صحية ومعيشة صعبة جداً في ظل جائحة عالمية شرسه و مستشرية.

المطلب الثاني

الآثار المرتبطة بقوانين الرواتب والأجور

اصبح من الضروري قيام الدولة وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان التي أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والداستاتير الداخلية بدفع مقابل الخدمات التي تحصل عليها من أي فرد ما لم يكن متبرعاً بها لصالح الدولة، وعلى هذا الأساس يدخل ضمن أثمان خدمات الأفراد رواتب الموظفين واجور المكلفين بخدمة عامة ومرتببات التقاعد والضمان الاجتماعي ومكافآت اعضاء البرلمان والمجالس المحلية. (14)

وكلما شهدت الدولة العراقية حرباً أو صراعاً مسلحاً أو ازمة مالية كما هو الحال اليوم، وهو ما ينعكس سلبياً بالتالي على الموظفين فيؤدي إلى تقليل رواتبهم و تأخيرها وأجور العاملين فيها بطريقة أو بأخرى ، حيث انهكت الموازنة العامة المبالغ الطائلة التي تدفعها كرواتب للمسؤولين و للعسكريين والمؤسسات العسكرية ويزيد الطين بلة تعرض الدولة لأزمة مالية خانقة بسبب انخفاض أسعار النفط وخروج الكثير من آبار النفط وحقله ومصافيه عن سيطرة الدولة في ظل اعتماد كلي على الإيرادات النفطية في تمويل الخزينة العامة للدولة.

ولا أدل على ذلك إلا ما قامت به الحكومة العراقية في عام 2015 من إطلاق لورقة الإصلاح التي صادق عليها مجلس النواب العراقي والتي تضمنت في أحد محاورها الجانب المالي وبالتحديد ما تعلق منه بتخفيض الرواتب حيث جاءت بسلم رواتب جديد سواء لعموم الموظفين في الدولة أو لذوي الدرجات الخاصة ، وكان جل أو مضمون هذه التغييرات هو التقليل من المبالغ المدفوعة للعاملين في الدولة كموظفين أو عمال بداعي الإصلاح الاقتصادي والمالي ولكنه في الحقيقة لا يعدو أن يكون أثراً مالياً للحروب والصراعات التي تمر بها البلاد على الأسرة العراقية، حيث لا نجد أسرة في هذا البلد إلا وفيها واحد أو اثنين على الأقل من أفرادها يعمل بصفة موظف أو عامل في دوائر الدولة والسبب تاريخي ناتج عن ضعف القطاع الخاص وعدم تشجيعه والإهتمام بالقطاع العام وتنميته نتيجة لتراكمات الماضي القريب ، حيث كان نهج الدولة العراقية إشتراكي يحارب القطاع الخاص، إذ لم يستطع العراق التخلص من هذا النهج رغم مرور أكثر من عقد من الزمان على سقوط النظام سنة 2003، وقد أثر هذا التخفيض في الرواتب والأجور للعاملين في الدولة في المستوى المعاشي للأسرة ودفعها إلى تقليص نفقاتها والتخلي عن الكثير من احتياجاتها على وفق الأولويات التي تضعها في هذا الخصوص.

و إذا ما علمنا أن شريحة الموظفين في العراق هم من ذوي الدخل المحدودة التي يذهب أغلب، إن لم نقل جميع، دخولهم للاستهلاك وبالتالي فإن أي استقطاع او تأخير مهما كان بسيطاً سيقلص من حجم الاستهلاك الضروري

للعائلة وأفرادها، إذ يكاد يكون إدارهم صفرًا. (15)

وربما سيكون القادم أسوء للعائلة إذا ما استمرت الأزمة المالية الاقتصادية في ظل جائحة كورونا العالمية الحالية التي يعاني منها العالم و العراق باعتباره احد دول العالم التي نخرت جسده و ثرواته الحروب والصراعات ، مما يتطلب من الحكومة العراقية البحث عن حلول جذرية والتفكير بما سيؤول إليه حال الأسرة العراقية إذا لم تجد بدائل عن الاستقطاعات والقروض والضرائب التي يتحمل وقعها الأكبر العائلات من ذوي الدخل المحدودة وخاصة شريحة الموظفين و شبكة الحماية الاجتماعية التي تشكل المرأة جزءاً كبيراً منها و لعل مانراه شاخصاً في وسائل الاعلام من الحوادث الاسرية المأساوية و التي اخذت المرأة موقع الصدارة للاسف الشديد بها ما هي الامثال حي للآثار المالية التي تسببها الأزمات و الجوائح العالمية .

الخاتمة

توصلنا في ختام بحثنا المتواضع هذا لمجموعة من الإستنتاجات والتوصيات ، سنوجزها في نقطتين وكما يأتي: -
أولاً: الاستنتاجات:-

- 1- أن أي قضية خاصة بالمرأة يجب النظر اليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ناتجة عن خصائص اجتماعية خاصة بكل مجتمع. فالعوامل الأربعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية تعد النقاط الأساسية المعوقة لتمكين المرأة وهي في الأساس عوامل اجتماعية.
- 2- مانراه شاخصاً في وسائل الاعلام من الحوادث الاسرية المأساوية و التي اخذت المرأة موقع الصدارة للاسف الشديد بها ما هي الامثال حي للآثار المالية التي تسببها الأزمات و الجوائح العالمية .
- 3- على الرغم من اعتماد المشرع العراقي برنامج الحماية الاجتماعية للأسرة المتعففة والعاقلين عن العمل والعجزة وبالرغم من إقرار قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وما تضمن من إمتيازات مالية لأبناء هذه الفئة ، وبما يتلاءم وظروف هذه الفئة ، وعلى الرغم من إقرار إعانات النازحين للأسر المهجرة نتيجة الوضع الأمني غير المستقر إلا أن التخصيصات المعتمدة والمحدودة في قوانين الموازنة العامة لبرامج الإعانات هذه كانت دون المستوى المقبول ، مما أبقى الطبقة الفقيرة في أحوال معيشية قاسية.
- 4- كان لإجراءات الحكومة التقشفية من إيقاف التعيينات في دوائر الدولة وإقرار الإستقطاعات من رواتب وأجور العاملين فيها وتحويلها لدعم الأجهزة الأمنية ومساندتها في معركتها المحتدمة أثراً سلبياً كبيراً في تخلي أسر هؤلاء الموظفين من الكثير من متطلبات الحياة الأساسية ، سيما وأنهم من ذوي الدخل المحدود التي يذهب أغلب أو كل دخلها للإستهلاك.
- 5- غاب إهتمام الدولة بالايادات الأخرى من الدومين الخاص بانواعه المختلفة ، فيما عدا الاستخراجي منه وخاصة النفط وما سببه هذا التركيز على الأخير في ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وخروج بعض حقول النفط العراقية عن الخدمة نتيجة للحرب الدائرة في بعض مناطقه ، من عجز مزمن في الموازنة العامة يؤثر حتماً على خطط الدولة في رعاية الأسرة والخدمات المقدمة لها.
- 6- إن الزيادة المطردة في لجوء الدولة إلى القرض العامة الوطني منه والدولي والخضوع والقبول بالشروط القاسية للمقرضين الدوليين في اعتماد سياسة ترشيد النفقات ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية والمشتقات النفطية وفرض المزيد من الضرائب غير المباشرة التي يتحمل وقعها ذوي الدخل المحدود ، إنعكس سلباً على الواقع المالي

للأسرة العراقية وضاعف من معاناتها.

ثانياً: المقترحات: بناءً على الاستنتاجات المذكورة أعلاه خلصنا لمجموعة مقترحات نأمل من مشرعنا العراقي أن يأخذها بعين الاعتبار.:

- 1- تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق اقامة الندوات التثقيفية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة ودور المرأة.
- 2- العمل على تدعيم وترشيح المرأة في الحياة السياسية وللمناصب القيادية والسياسية.
- 3- تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.
- 4- إجراء البحوث العلمية في مجال تمكين المرأة للوقوف على العوامل الحقيقية التي تقف وراء عدم تمكين المرأة العراقية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.
- 5- توعية المجتمع بأهمية التنمية الإدارية للمرأة في تقدم المجتمع، وتطور عناصره، وتحقيق أهدافه.
- 6- تشريع القوانين التي تكفل للمرأة حقها في التمكين الاقتصادي وعلى صعيد القطاعين العام والخاص.
- 7- يجب اعادة تنظيم و اعتماد سياسة إصلاحية شاملة للاقتصاد العراقي تعمل على مستويين متوازيين ، يعمل الأول على المدى القصير بحيث يخفف من وطأة وعبء المستوى الثاني الخاص بالعمل على المدى الطويل على العائلة العراقية.
- 8- تشجيع القطاع الخاص و قد اكدنا في اغلب مطالب هذا البحث على القطاع الخاص كونه المنقذ خاصة في ظل الازمات و الظروف الاستثنائية كجائحة كورونا مثلا و لعب دور مجتمعي وتحمل مسؤولية مجتمعية من خلال منح امتيازات مالية وتسهيلات إدارية واسعة لمن يشارك من القطاع الخاص في الحد من البطالة بتشغيل الأيدي العاملة العراقية في المنشآت التابعة له.
- 9- التأكيد على زيادة و تنفيذ الاعتمادات المخصصة للإعانات الاجتماعية بالشكل الذي يسمح بتنفيذ القوانين التي تم إقرارها كقانون شبكة الحماية الاجتماعية عبر تحرك دبلوماسي وإعلامي مكثف لشرح معاناة الأسر المشمولة بها وضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في هذا المجال وتقديم الإعانات الدولية التي تغطي تكاليف حمايتها ورعايتها.
- 10- يجب اعتماد مبدأ أن لا قدسية لأي قانون أو قرار في مواجهة المصلحة العامة المتمثلة بالمحافظة كيان الأسرة العراقية وحقها في العيش بظروف إنسانية لائقة.

المصادر

- معجم اللغة العربية : المعجم الوسيط , الجزء الثاني , مطبعة مصر القاهرة , 1961 , ص 643
 نائر رحيم كاظم : معوقات تمكين المرأة العراقية – دراسة ميدانية , جامعة القادسية 2018 ,
 مالك عبد الحسين أحمد (2012) تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية ، مجلة الاقتصادي الخليجي – مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة – العراق , ع 23 , ص ص 110 – 135 .
 نائر رحيم كاظم : معوقات تمكين المرأة العراقية – دراسة ميدانية , جامعة القادسية , 2018
 سامية الساعاتي (2007) المرأة والمجتمع المعاصر ، القاهرة: الدار المصرية، القاهرة، ص 311.
 معجم اللغة العربية : المعجم الوسيط , الجزء الثاني , مطبعة مصر القاهرة , 1961 , ص 643
 نائر رحيم كاظم: معوقات تمكين المرأة العراقية – دراسة ميدانية , جامعة القادسية , 2018

سارة صالح الخمشي (2014) المعوقات التي تواجه المرأة السعودية في تولي المناصب القيادية، مجلة الخدمة الاجتماعية - (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين) - مصر ، ع52 ، ص ص 69 - 98.

إيمان بشير الحسين، وعماد محمد سلامة، وجمال فواز العمري (2010) المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، المصدر مجلة كلية التربية - عين شمس - مصر، ع 34، ج 3، ص 520

هيام حمدي زهران (2008) معوقات تقدم المرأة لشغل الوظائف القيادية في المحليات : دراسة مقارنة كأحد محاور تمكين المرأة، در المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة) - مصر، مج 6 ، ص ص 2960 - 3013.

ثائر رحيم كاظم : معوقات تمكين المرأة العراقية - دراسة ميدانية ،جامعة القادسية ، 2018،

د. احمد خلف حسين الدخيل : المالية العامة من منظور قانوني ، ط1، مطبعة جامعة تكريت ، تكريت ، 2013.

قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014 النافذ

د. احمد خلف حسين الدخيل : المالية العامة من منظور قانوني، ط1، مطبعة جامعة تكريت ، تكريت، 2013.

د. رائد ناجي احمد: علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط1، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة،

2012